الأمم المتحدة

A/C.5/60/SR.18

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
3 February 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، بنيويورك، يوم الثلاثاء، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٤/٣٠

الرئيس: السيد سيزونو (نائب الرئيس) . . . . . (بنن)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالنيابة: السيد ساها

المحتويات

البند ١٥١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-58195 (A)

في غياب السيد آشي (أنتيغوا وبربودا)، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سيزونو (بنن).

افتتحت الجلسة الساعة ١٤/٣٥.

البند ١٥١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان (A/60/190 و A/60/428)

١ - **السيد ساش** (المراقب المالي): عرض تقرير الأمين العام عن ميزانية بعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وقال إن عرض ميزانية البعثة يتم على فترتين، من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ومن ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، كلاً على حدة. وتبلغ الميزانية ٢٢٢ مليون دولار عن الفترة الأولى و ٠١٧,٦ ١ مليون دولار عن الفترة الثانية. ورغم ذلك، وبموجب الجدول الزمني المنقح لنشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والأفراد المدنيين وأسطول النقل الجوي، جرى تخفيض تقدير التكاليف عن الفترة الثانية إلى ٩٦٩,٥ مليون دولار. وتقع الاحتياجات الأساسية من الموارد في إطار خمسة عناوين: الوحدات العسكرية، والمرافق والهياكل الأساسية، والنقل الجوي، والنقل البري، والأفراد المدنيين.

٢ - وتابع قائلا إن الاعتماد لمدفوعات القوات، وسفر أفراد الوحدات العسكرية لغرض النشر، وبدل الإجازة الترويحية، والبدل اليومي، والتعويض عن الوفاة والعجز، والجرايات، واسترداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، وتكاليف الشحن لنشر المعدات المملوكة للوحدات، يقوم على أساس النشر الفعلي لـ ٩٦٥ من أفراد القوات، بما في ذلك ٩٩ من ضباط الأركان، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وبموجب الجدول الزمني المنقح لنشر القوام المأذون به البالغ مجموعه ٢٥٠ ٩ من أفراد القوات، بما في ذلك ١٧٨ من ضباط الأركان، بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٣ - وأضاف قائلاً إن مجموع التقديرات للمرافق والهياكل الأساسية يبلغ ٠٠٠ ٩٨٣ ٤٨ دولار للفترة الأولى، و ٨٠٠ ٩١٨ ٢٢٩ دولار للفترة الثانية. وتتعلق معظم الاحتياجات من الموارد، في الفترة الأولى باقتناء معدات، تتضمن مرافق جاهزة، ومولدات كهربائية وخزانات ومضخات الوقود. أما في الفترة الثانية، فأغلبها يتعلق بالاقتناء الإضافي لمرافق جاهزة، واستئجار أماكن العمل وخدمات البناء والتجديد، ووقود المولدات الكهربائية وتسديد تكاليف الاكتفاء الذاتي للبلدان المساهمة بقوات.

٤ - واستطرد قائلا إن التقديرات الخاصة بالنقل الجوي تتضمن تكاليف التشغيل والتأمين ضد المسؤولية قبل الغير والوقود لأسطول مكوّن من ١٢ طائرة ثابتة الجناحين و ١١ طائرة مروحية للفترة الأولى، ويتكوّن بموجب الجدول الزمني المنقح للنشر من ١٨ طائرة ثابتة الجناحين و ٣٧ طائرة مروحية للفترة الثانية.

٥ - وواصل قائلا إن تقديرات النقل البري تتضمّن اقتناء مركبات بمبلغ يقارب ٤٤ مليون دولار في الفترة الأولى و قرابة ٥٥ مليون دولار في الفترة الثانية، لإنشاء أسطول مكوّن من ١٨٩ ٢ مركبة.

٦ - وإن ملاك الموظفين المدنيين المقترح المكون من ٩٥١ ٣ موظفاً يضم ٦٩٠ ٢ (٦٨ في المائة) موظفاً وطنياً و ٢٠٨ من متطوعي الأمم المتحدة .

٧ - ومضى قائلاً إن الإجراءات التي يتعيّن أن تتخذها الجمعية العامة، مُحدّدة في الفقرة ٢٩٢. وكما أشير إليه في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ج) تعكس الميزانية التي اقترحت للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه

٢٠٠٥ بمبلغ ٧٠٠ ٠٣١ ٢٢٢ دولار ، انخفاضاً يقارب ٥٧,٥ مليون دولار عن المبلغ المقرر سابقاً على الدول الأعضاء، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٩٢/٥٩. وإن التخفيض يعود إلى التأخر في نشر القوات. وسيطبّق رصيد ٥٧,٥ مليون دولار المذكور على الاعتمادات المطلوبة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٨ - وأردف قائلا إنه، على ضوء الجدول الزمني المنقح لنشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والأفراد المدنيين وأسطول النقل الجوي عن الفترة الثانية، خفّضت الاعتمادات المطلوبة (الفقرة ٢٩٢ (ب)) من ٦٠٠ ٦٠٢ ٠١٧ ١ دولار إلى ٨٠٠ ٤٦٨ ٩٦٩ دولار. وبالتالي، فإن المبلغ الذي يتعيّن اعتماده، عن الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بعد تطبيق رصيد الـ ٥٧,٥ مليون دولار ومبلغ ٢٠٠ ٩٩٧ ٣١٥ دولار المقرر سابقاً (الفقرة ٢٩٢ (د))، قد خفّض من ٨٠٠ ١٣٥ ٦٤٤ دولار إلى ٠٠٠ ٠٠٢ ٥٩٦ دولار.

٩ - **السيد ساها** (الرئيس بالنيابة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال، عارضاً تقرير للجنة الاستشارية ذي الصلة (A/60/428)، إنه يوصي بتخفيضات إجمالية مقدارها ٤٨,١ مليون دولار في مجالات الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والأفراد المدنيين والنقل الجوي. وتعود التخفيضات إلى التأخير في نشر القوات، و تستند إلى الأرقام المنقّحة التي قدِّمت إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بناء على طلبها. ويرد الجدول الزمني الجديد المقترح للنشر التدريجي، والتكاليف المنقحة ذات الصلة، على التوالي، في المرفقين الأول والثاني من التقرير.

١٠ - وتابع قائلاً إن بعثة الأمم المتحدة في السودان تتمتع بهيكل تنظيمي لامركزي فريد مما يتطلب منها استحداث إطار من المساءلة يحدد بوضوح مسؤوليات كل من المقر والمكاتب الإقليمية في مجال الأعمال الفنية والإدارية. وإن اللجنة الاستشارية تقرّ بضرورة استحداث إطار هيكلي يتواءم مع ولاية البعثة، ولا يتعين اعتماده بالضرورة في بعثات أخرى، وتشدد اللجنة على الأهمية الخاصة لتعاون جميع الجهات المعنية نظراً لمسؤولية تنسيق جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة في المنطقة، على نحو ما طلبه مجلس الأمن في الفقرة ٣ من قراره ١٥٩٠ (٢٠٠٥). وترى اللجنة الاستشارية أنه يتعين إبقاء هيكل البعثة وتوزيع الوظائف وتحديد رتبها (بخاصة الرتبتان مد-١ ومد-٢) قيد الاستعراض لتعدّل في ضوء نشر البعثة برمتها والخبرة المكتسبة. ويتعين دمج المكاتب والوحدات كلما أمكن ذلك، كما يتعين تحديد المهام التي يمكن، لو نفذت مركزياً، أن تكون أكثر فعالية وأجدى من حيث التكاليف. إضافة إلى ذلك، يتعيّن توضيح العلاقة بين البعثة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وكذلك توضيح مهام كل منهما.

١١ - ومضى قائلا إن اللجنة الاستشارية تُرحب بجهود البعثة الرامية إلى بلوغ أقصى درجة من مشاركة السكان المحليين، مما يسهم في بناء القدرات ونقل المعارف والإحساس بالملكية. كما توصي بأن يُقدم مزيد من الإيضاح إلى الجمعية العامة بشأن الإنفاق المقترح للاشتراكات المقررة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بغية إثبات أن الخطط تتّسق تماماً مع قصد الجمعية العامة.

١٢ - وتابع قائلا، فيما يخص موضوعا مألوفا، إن اللجنة الاستشارية تبدي عددا من الملاحظات ذات الصلة بالحاجة إلى ترشيد التدريب، بما فيه تكاليف السفر المتصل بالتدريب. وهي تدعو، من جديد، إلى القيام بتنظيم المزيد من التدريب

الداخلي في المنطقة أو عن طريق استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

١٣ - **السيد النجار** (مصر) متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، لفت الانتباه إلى سعة نطاق وتعقيد ولاية البعثة المحددة في قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥). وقال إن المجموعة الأفريقية تثني على البلدان المساهمة بالقوات لالتزاماتها المؤيّدة للبعثة وتحضّها على زيادة معدل نشر القوات. وتحث المجموعة الأمانة على التعاون الوثيق معها بغية تأمين سرعة نشر القوات.

١٤ - وأضاف قائلا إن التأخر في إصدار الوثائق أمر يدعو للقلق، لأنه يعرقل عمل اللجنة وقدرة البلدان الأعضاء على أن تدرس بإمعان القضايا الهامة العديدة ذات الصلة. كما تبدي المجموعة ثقتها بأن الأمر سيتم تداركه بصورة مناسبة في المستقبل.

١٥ - وتابع قائلا إن المجموعة تضم صوتها إلى اللجنة الاستشارية في الترحيب بالاستعراض الذي أجرته البعثة، على ضوء تقرير اللجنة السابق ذي الصلة (A/59768). وتقرُّ بأن تقديم الميزانية يمثّل عملاً متواصلا، وتعيد تأكيد الحاجة إلى إتاحة الوقت المناسب للبعثة كي تقوم بعملها قبل إجراء اقتطاعات متسرعة في تمويلها. وبالنظر إلى التخفيض في الميزانية المقترحة الذي توصي به اللجنة الاستشارية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، نتيجة التأخير في نشر القوات وتعيين الموظفين، فإن المجموعة تطلب التأكد من وضع نشر القوات وتعيين الموظفين من أجل ضمان العمل الفعال للبعثة. وهي توافق على أن النشر التام والخبرة المكتسبة في تنفيذ الولاية سيساعدان على تبسيط الهيكل الإداري للبعثة. لكن ينبغي عدم استخدام ذلك كتبرير لتحقيق فعالية الميزانية على حساب الكفاءة التنفيذية. كما تسهم خلية الأمم المتحدة لتسهيل التنسيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، الكائنة في أديس أبابا، في تعزيز التفاعل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دعم العملية السلمية. وأضاف أن المجموعة ترحب بالتالي بتوضيح اللجنة الاستشارية لملاحظاتها في هذا الصدد.

١٦ - واستطرد قائلا إن المجموعة تضم صوتها إلى اللجنة الاستشارية في الترحيب بخطط البعثة الرامية إلى بلوغ أقصى درجة من مشاركة السكان المحليين في عملها، مما يعزِّز إحساسهم بملكية زمام الأمور ويسهم في بناء القدرات، بصورة خاصة في جنوب السودان الذي هو في أمسّ الحاجة إليها. وبما أن القدرات المحلية قد لا تتوفّر دائماً، يتعيّن على البعثة أن تعزز تنفيذ البرامج التدريبية للمرشحين المناسبين من المقاتلين السابقين، وفقاً للتقرير المرحلي المقدم من الأمين العام إلى مجلس الأمن (S/2005/579) . وهي تثق بأن موارد التدريب ستستخدم بحكمة.

١٧ - واسترسل قائلا إن الجمعية العامة أكّدت في قرارها ٢٩٦/٥٩ على أن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تشكل جزءا حاسماً في عمليات السلام وعمليات حفظ السلام وأبرزت نية الأمين العام تقديم معايير متكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى الجمعية العامة في الدورة الراهنة. مع ذلك فإن المجموعة الأفريقية تشير بقلق إلى محاولة اللجنة الاستشارية، في الفقرة ٤٥ من تقريرها، إعادة تحديد مقاصد الجمعية العامة ذات الصلة بتمويل هذه الأنشطة. ويتعيّن على اللجنة الاستشارية أن تعالج هذه القضايا وفقاً لما تنص عليه قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

١٨ - **السيد هورنر** (المملكة المتحدة): قال، متكلما باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدين المنضمين (بلغاريا ورومانيا)، والبلدين المرشحين للعضوية (تركيا وكرواتيا)، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب (البوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا

اليوغوسلافية السابقة)، إضافة إلى أوكرانيا والنرويج، إن الاتحاد الأوروبي يعرب عن تقديره لجميع الأفراد العسكريين والمدنيين العاملين في السودان في هذه الظروف الصعبة. وهو يثق بأن جهودهم ستجلب السلام إلى بلد ما يزال يعاني من الاضطرابات منذ فترة طويلة.

١٩ - وقال إنه يرحب بمحاولة البعثة أن تصوّر طلباتها بوضوح من خلال تقديم الميزانية، وكذلك تعليقاتها ردّاً على الشواغل التي أعرب عنها الأمين العام واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن هيكلها ودرجات الرتب والعمليات الجوية. وبما أنه يتعيّن على الأمم المتحدة أن تعمل كهيئة وحيدة في السودان، فهو سيرحب بتوضيح يؤكد أنه يوجد فعلاً تحديد واضح للوظائف بين بعثة الأمم المتحدة في السودان والهيئات الأخرى للأمم المتحدة العاملة ميدانيا إضافة إلى معلومات بشأن كيفية تمويل منصبي نائب المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية. واستطرد قائلا إنه يرغب في الحصول على معلومات من ممثلي المنظمات الأخرى الكبرى للأمم المتحدة في السودان أو من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن تكامل العمليات في السودان.

٢٠ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي، إذ يأخذ في الحسبان المتطلبات التشغيلية لمقرّين منفصلين وعدد من المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية، يتفق مع اللجنة الاستشارية على وجوب إبقاء عدد ودرجات الرتب قيد الاستعراض. ويثني على زيادة استخدام الموظفين الوطنيين، لكن ينبغي ألاّ تترافق الزيادة في عدد المكاتب بالضرورة مع تزايد عدد الأفراد المدنيين. وهو يرغب في الحصول على ما يؤكد أن تفويض السلطة إلى المكاتب الإقليمية يترافق مع تطبيق تدابير قوية للمساءلة.

٢١ - وتابع قائلاً إن المبلغ المقرر في الميزانية للخدمات الجوية هو مبلغ لا يمكن إلاّ أن يكون كبيراً حتماً في بلد مترامي الأطراف ، لكن يتعيّن تقاسم الأصول الإقليمية إلى أبعد الحدود لا سيما مع تنفيذ عمليات حفظ السلام العديدة في البلدان المجاورة. لقد أبدى هذا الترتيب فعاليته في أفريقيا الغربية، ويتعيّن تأسيس تقاسم الأصول بين بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وعملية الأمم المتحدة في بوروندي.

٢٢ - واختتم قائلا إن الاتحاد الأوروبي يكرّر دعمه القوي لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ويشير إلى المعايير الحازمة التي وضعت من أجل تمويل هذه الأنشطة من الأنصبة المقررة. لذلك أذهله عدم رضا اللجنة الاستشارية عن التفسيرات التي تلقتها والمتعلقة بميزانية هذه الأنشطة.

٢٣ - **السيدة فيرغوسون** (كندا)، تتحدث أيضاً نيابة عن أستراليا ونيوزيلندا، قالت إن العرض المفصّل جدا للميزانية عكس حجم التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي. وقد فهمت الوفود الثلاثة أن هناك الكثير مما لم يكن معروفاً في مرحلة انطلاق البعثة مما جعل التنبؤ بالميزانية صعباً. ولقد أقرت اللجنة الاستشارية بتلك النقطة خلال تحديدها للعديد من المجالات الباعثة على القلق. وعلى بعثة الأمم المتحدة في السودان أن تستمر في تحسين إدارتها على ضوء التعبئة الكاملة والتجربة المكتسبة. كما اتفقت الوفود الثلاثة أنه يتعين على البعثة حين تعدل هيكلها مع الوقائع على الأرض، أن تضمن وجود خطوط واضحة للمسؤولية وأن تتجنب ازدواجية الوظائف، وعليها كذلك إرساء مسؤولية واضحة وإطار فعال للرقابة.

٢٤ - ومستوى الموارد المطلوب للبعثة غير مسبوق بالفعل. لذلك من المهم التركيز على أفضل الممارسات المالية والإدارية، مع اعتماد نهج متكامل وكلي والاستفادة الكاملة من خبرة وموارد منظومة الأمم المتحدة. ولكن البعثة

لا تستطيع أن تنجز ولايتها لوحدها بدون الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي في شكل الاشتراكات والتبرعات. ولقد كان من المستحيل المبالغة في أهمية الدفع الكامل وفي الوقت المناسب في هذا الخصوص. ولدى البعثة إمكانية إحلال السلام والرخاء حيث كان الصراع والصعوبات. وتتعهد أستراليا وكندا ونيوزيلندا بتقديم دعمها الكامل لهذه المهمة.

٢٥ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): قالت إن إدارة البعثة يجب أن تمنح الفترة الزمنية نفسها لتنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٥٩، كتلك الفترة الممنوحة لعمليات السلام الأخرى. وعلى اللجنة ألا تعيد فتح مسائل السياسات التي سبق أن بتّت فيها الجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وتستحق إدارة البعثة الثناء لتصرفها السريع إزاء الملاحظات الأولية للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٢٦ - وطوّرت البعثة هيكلها التنظيمي استجابة للولاية المعقدة المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، معتمدة على نموذج العمليات المعقّدة في حفظ السلام مع تكييف الهيكل حسب شروطها الفريدة. وذلك النهج مرحّب به، فعلى الأمانة العامة أن تطبّق النموذج بمرونة على الدوام. وأي محاولة لزيادة تحسين الهيكل، حسب طلب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، يجب أن تهدف إلى التنفيذ الفعال للولاية.

٢٧ - وقالت إن وفدها لاحظ التعاون الوثيق بين بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. ومع ذلك، ونظراً إلى اتساع مساحة جمهورية الكونغو الديمقراطية والدور الموسع التي قرر مجلس الأمن منحه إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن موارد وقدرة هذه البعثة قد أجهدت إلى درجة كبيرة. ويجب أن تسمح أي محاولات لزيادة التعاون الإقليمي، بما في ذلك تقاسم الأصول، بالأداء السلس لمختلف العمليات.

٢٨ - وأكدت جنوب أفريقيا على أهمية التنفيذ الناجح لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان، وهي تشارك المجموعة الأفريقية قلقها فيما يخص الملاحظات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الفقرتين ٤٠ و ٤٥ من تقريرها. لقد بدا وكأن اللجنة الاستشارية تتساءل ليس عما إذا كان مثل هذا البرنامج يتفق مع ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان، ولكن إن كان يلبي نية الجمعية العامة، كما هو وارد في القرار ٢٩٦/٥٩، فيما يتعلق باستخدام الاشتراكات المقررة لمثل هذه الأنشطة. ويتوجب الالتزام بالقرار الذي سبق أن اتخذته الجمعية العامة بشأن المسألة بالكامل، ويجب ألا تجري أي محاولات للعودة عن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وتدعم جنوب أفريقيا بالكامل طلب الأمين العام للموارد من أجل أنشطة البعثة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٢٩ - وقالت إن التعاون الوثيق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، حسب تكليف مجلس الأمن، جوهري لضمان حل دائم للصراع في السودان. واستجابة لطلب مجلس الأمن، قدم الأمين العام إلى المجلس نتائج بعثة التقييم المشتركة، بما في ذلك المعلومات عن إنشاء خلية الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أديس أبابا. لذلك يشعر وفدها بالحيرة من ملاحظة اللجنة الاستشارية في الفقرة ٢١ من تقريرها، التي تبدو وكأنها تستفسر عن الحاجة إلى استمرارية الخلية. ويجب أن يهدف أي استعراض للوضع في ذلك الخصوص إلى تعزيز التنسيق مع الاتحاد الأفريقي.

٣٠ - وبما أن دور الشركاء الدوليين سيبقى حاسماً في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، قدم الاتحاد الأفريقي استراتيجية

أفريقية شاملة للتعمير بعد انتهاء الصراع في السودان، سيتم تنسيقها مع جهود إعادة البناء الممولة من المانحين. ولبعثة الأمم المتحدة في السودان دور حاسم تلعبه في أعمال التنسيق، وينبغي على الجمعية العامة بالتالي أن تزودها بالوسائل لتنفيذ ولايتها.

٣١ - **السيدة أتوول** (الولايات المتحدة الأمريكية): عبّرت عن دعم وفدها الصريح لبعثة الأمم المتحدة في السودان وقالت إنه ينبغي أن تكون للبعثة إدارة ملائمة وهياكل تشغيلية منذ البداية، بالنظر إلى تعقُّد مهمتها والبيئة الصعبة التي تعمل فيها. لقد وافقت الولايات المتحدة على رأي اللجنة الاستشارية، لاعتقادها أن مثل هذه البعثة اللامركزية تتطلب تسلسلا ملائماً للسلطة والمساءلة، على أن بعثة الأمم المتحدة في السودان يجب أن توضح مسؤوليات المقر والمكاتب الإقليمية من خلال إطار مساءلة. ورغم أن الوفد يعبّر عن سروره بأن خطط العمل السنوية قد أقامت تقسيماً للعمل بين بعثة الأمم المتحدة في السودان ووكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، إلاّ أنه يتساءل لِمَ لم ينعكس تقسيم العمل على نحو واضح في ميزانية البعثة. وليس واضحاً، مثلاً، كيف أن وظائف وحدة الاتصال لتقديم المساعدة الإنسانية تختلف عن مثيلاتها في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ولأنه يُتوقع لبعثة الأمم المتحدة في السودان أن تدوم بعض الوقت، وأن تقوم بأنشطة شديدة التنوع، فإن بود وفدها أن يعرف عموما - أي الأنشطة يُحتمل أن تكون قصيرة الأجل وأيها سيستمر طوال فترة البعثة.

٣٢ - وقالت إن وفدها إذ يدرك العبء الثقيل لتكاليف النقل الجوي وتوصية اللجنة الاستشارية بأن يتم تخفيضها إن أمكن، إلا أنه يرحب بالخطة الرامية إلى استخدام العتاد الجوي الموجود حالياً، بما في ذلك الذي يخص برنامج الغذاء العالمي. ومع ذلك، فبعد أن درس ميزانية البعثة، لا يعرف الوفد بالتأكيد ما هي الخيارات الأخرى المتوفرة، وخاصة لنقل المعدات المملوكة للوحدات. وقد عبرت عن سرورها لأن توصيات اللجنة الاستشارية قد أدت إلى استعراض للهيكل التوظيفي للبعثة، الذي تم تعديله ليعكس على نحو أفضل التسلسل الإداري بين المكاتب الإقليمية والمكاتب دون الإقليمية. والنسبة بين الوظائف الوطنية والوظائف الدولية ملائمة وسوف ينتج عنها بناء قدرة وطنية، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من التحسينات في المجالات التي يزدحم فيها الهيكل الوظيفي بالموظفين في الدرجات العالية، كما أن تدّرج الوظائف فيه غير متسق. وتستحق بأن تؤخذ في الاعتبار توصية اللجنة الاستشارية بإدماج المكاتب أو الوحدات وجعل بعض الوظائف مركزية، خاصة وأن لبعثة الأمم المتحدة في السودان نسبة مئوية عالية من الموظفين المدنيين بالمقارنة مع أي بعثة أخرى متوسطة الحجم.

٣٣ - وتشير ميزانية البعثة بوضوح إلى أنه بينما تلعب البعثة دوراً تنسيقياً قوياً في عودة وإعادة إدماج ٤ ملايين شخص، إلا أنها لن تشارك في تقديم خدمات العودة وإعادة الإدماج. لذلك يود وفدها أن يعرف لماذا وضع مبلغ ١٢ مليون دولار جانباً لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وما هي الالتزامات التي ستوضع على عاتق البعثة بموجب المادة ١٩ من اتفاق السلام الشامل فيما يتعلق بتكاليف تسريح ونزع سلاح عشرة آلاف فرد في المجموعات التي لم توقع على الاتفاق.

٣٤ - **السيد مومبي - وافولا** (أوغندا): قال إن على المجتمع الدولي أن يعمل لعودة مؤسسات الدولة في جنوب السودان، التي ضعفت بسبب سنين الصراع. وإن ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان هي أن تدعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل بتنسيق عملية الوفاق الوطني لإحلال السلام والاستقرار الدائمين وبناء سودان يسوده الرخاء وموحد يحمي جميع مواطنيه ويعزز تمتعهم بحقوق الإنسان.

٣٥ - وفي غياب مؤسسات الدولة التي تؤدي وظائفها، تم تمديد الاستقرار الإقليمي من قبل قوى مثل جيش ''الرب'' للمقاومة، وهو منظمة إرهابية استخدمت قواعدها في جنوب السودان لترهب السكان المحليين ولتشن هجومات على شمال أوغندا. وكجارة للسودان، فإن أوغندا سرّها انتشار البعثة الجاري والدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لتنفيذ اتفاق السلام الشامل عبر المساهمة بالقوات وبموارد خارجة عن الميزانية.

٣٦ - ورغم أن اللجنة الاستشارية طلبت من الجمعية العامة أن تقدم توجيهاً بشأن تمويل أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإن المسألة قد عولجت بتعمق في الجزء الثاني من الدورة التاسعة والخمسين المستأنفة للجمعية العامة و لم تكن في حاجة إلى إعادة نظر.

٣٧ - **السيدة أودو** (نيجيريا): أثنت على الأفراد العسكريين من بعثة الأمم المتحدة في السودان، الذين ضحى البعض منهم، بمن في ذلك بعض الجنود النيجيريين، بحياتهم. وقالت إن الكثير من الأمل والإيمان وُضع في البعثة، التي يجب أن تمنح ما يكفي من الموارد لمواجهة التحديات التي تقابلها. وحين درست اللجنة التمويل المؤقت للبعثة قبل أشهر من ذلك، شددت نيجيريا على أن السلام في السودان، أكبر الدول الأفريقية مساحة، سيكون خبراً طيباً للقارة بأكملها. ويود وفدها أن يرى ضمانات بأن البعثة ستمتثل لولاية مجلس الأمن للمحافظة على اتصال وتنسيق مستمرين مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

٣٨ - ويأمل وفدها أن تأخذ الأمانة العامة في الحسبان توصية اللجنة الاستشارية بالمحافظة على الهيكل التنظيمي لبعثة الأمم المتحدة في السودان قيد الاستعراض. ورغم أنه معقّد، إلاّ أن هذا الهيكل يبدو ملائماً للمساحة الواسعة لأراضي البلد. وقد بذلت جهود لتجنب التداخل والازدواجية ضمن بعثة الأمم المتحدة في السودان ومع صناديق وبرامج الأمم المتحدة. ويود وفدها أن يعرف إن كان هناك مجال للتعاون وتقاسم الأصول بين بعثة الأمم المتحدة في السودان والبعثات الأخرى في الإقليم، ولكنه يحث على أنه يجب ألاّ يكون هناك أي تأثير سلبي على البعثات ذات الصلة. وهو يأمل أن يستمر التقدم نحو الأهداف المتوسطة الأجل والطويلة الأجل الرامية إلى تجنيد وتدريب الموظفين المحليين، كخطوة أساسية في بناء القدرات. وأخيراً، فمع أن تأجيل الانتشار أدى إلى انخفاض في المقترحات الأصلية لميزانية بعثة الأمم المتحدة في السودان، إلا أن ذلك التخفيض يجب ألاّ يؤثر بأي حال على إنجاز ولاية البعثة.

٣٩ - **السيد كوزاكي** (اليابان): طلب توضيحاً إضافياً لهيكل بعثة الأمم المتحدة في السودان المتكامل وهيكل الوظائف، وكذلك توزيع العمل وأدوار ومسؤوليات البعثة وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة. وقد تساءل على نحو خاص كيف سينفذ الممثل الخاص للأمين العام في السودان النهج الموحد المذكور في الفقرة ٥ من تقرير الأمين العام (A/60/190) ويتجنب الازدواجية بأن يجمع بين الموارد الحالية والمقررة. كما طلب أيضاً المزيد من التفاصيل بشأن التوزيع المقترح للعمل والتنسيق بين وحدة الاتصال لتقديم المساعدة الإنسانية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وبين قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبين قسم العودة والانتعاش وإعادة الإدماج التابع للبعثة والكيانات الأخرى للأمم المتحدة.

٤٠ - وقال إن وفده يرغب في معرفة ما هي المسؤوليات المالية والإدارية لبعثة الأمم المتحدة في السودان وهل هي موضحة بمذكرة تفاهم بين البعثة وبين الكيانات الأخرى المشاركة التابعة للأمم المتحدة. كما أنه مهتم بالعلاقات بين البعثة وبين تلك الكيانات الأخرى من حيث الرقابة على

البرنامج والمساءلة. وبما أنه سيتم إنشاء مكاتب إقليمية ودون إقليمية لبعثة الأمم المتحدة في السودان، فإن اليابان تود أن تعرف أشكال حضور الأمم المتحدة في كل مجال. وتساءل، علاوة على ذلك، كيف سيختلف نظام تفويض السلطات في بعثة الأمم المتحدة في السودان، كبعثة كبيرة، عن النظام الحالي المستخدم في البعثات الأخرى.

٤١ - ثم التفت إلى توصية اللجنة الاستشارية بأن تستلم الجمعية العامة المزيد من التفاصيل عن استخدام المساهمات المقررة لأجل أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وقال، إن وفده يتساءل إن كان دور بعثة الأمم المتحدة في السودان متفقاً مع المادة ١٩ من اتفاق السلام الشامل. ووفقاً للوضع الحالي للمسائل، فإن البعثة لن تمد يد المساعدة فحسب، بل هي ستنفذ تلك الأنشطة المتعلقة بالمجموعات المسلحة التي لم توقع على الاتفاق. وقد سأل لماذا ستكون البعثة مسؤولة عن التسريح الطوعي للمجموعات الخاصة، وأي أجزاء من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة أذنت بالنواتج المدرجة على القائمة في الصفحة ١٧ من تقرير الأمين العام (A/60/190). وقد طلب تفاصيل عن المساهمات الطوعية المستلمة من المانحين، وخاصة لأجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويود وفده من المنظمة أن تقدم معلومات مستكملة عن الأعمال المذكورة في الفقرتين ١١ و ٣٨ من تقرير الأمين العام عن السودان (S/2005/579)؛ ويتساءل عما إذا كان نزع السلاح الطوعي للميليشيات الجنوبية ممكنا في الظروف الحالية وإذا ما كانت ستترتب مع نهاية العام المالي الجاري أي نفقات من صندوق الطوارئ خصصت لذلك الغرض. كما طلب أيضاً تفاصيل عن المبلغ المقترح للمشاريع السريعة المفعول المتعلقة بإعادة الإدماج.

٤٢ - **السيدة بولارد** (مديرة شعبة تمويل عمليات حفظ السلام): قالت إن الأسئلة والتعليقات المتعلقة بتمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان، وخاصة تلك التي تركّز على قضايا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ستتم معالجتها على نحو شامل في المشاورات غير الرسمية وأن ممثلي الصناديق والبرامج والوكالات المختصة سيشجعون على المشاركة في تلك المشاورات.

٤٣ - **السيد ساها** (الرئيس بالنيابة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن الأسئلة والتعليقات المتعلقة بتوصيات اللجنة الاستشارية فيما يخص بعثة الأمم المتحدة في السودان ستثار في المشاورات غير الرسمية، ولكن كرر أن التوضيحات الإضافية يجب أن تقدم فيما يتعلق باستخدام المساهمات المقررة لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لإظهار أن تلك الخطط تتفق مع مقاصد الجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.